

ارتفاع متوسط أسعار الخضروات في الأسواق الريفية بنسبة ١٣% العام الماضي



■ كتب/منصور شامع

سجل متوسط أسعار الخضروات في الأسواق الريفية في مختلف محافظات الجمهورية خلال العام الماضي زيادة متفاوتة من محافظة إلى أخرى قدرت في المتوسط بحوالي ١٣٪ مقارنة بالأسعار في ٢٠١١م. وأشارت بيانات حديثة صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعية حصلت عليها «الثورة» إلى أن قيمة البصل زادت من نحو ١٧٠ ريالاً للكيلو جرام في ٢٠١٠م إلى ١٨٠ ريالاً في ٢٠١١م وينسبته نمو ٥,٨٪ في الأسواق الريفية بمحافظة صنعاء.

وزادت كذلك أسعار الباميا من ٢٢٥ ريالاً للكيلو إلى ٢٥٠ ريالاً العام الماضي وينسبه نمو سنوي ١١,١٪. وقفزت أسعار الطماطم من ١٥٠ ريالاً إلى ١٧٠ ريالاً للكيلو الجرام الواحد وبنسبة نمو سنوي ١٣,٣٪. وزادت أسعار البطاطس في الأسواق الريفية بمحافظة صنعاء من ١٧٠ ريالاً للكيلو الجرام في ٢٠١٠م إلى ١٨٠ ريالاً في ٢٠١١م وينسبه نمو سنوي ٥,٨٪. والتي كلفت المزارع الكثير فاضطر إلى رفع الأسعار.

الريفية بمحافظة تعز حيث ارتفعت أسعار البصل من ١٦٠ ريالاً للكيلو في ٢٠١٠م إلى ١٧٠ ريالاً في العام الماضي وبنسبة زيادة ٦,٢٪. وأوضحت البيانات أن أسعار الطماطم زادت من نحو ١٥٠ ريالاً إلى ١٨٠ ريالاً في الأسواق الريفية بتعز مسجلة نسبة نمو ٢٠٪. وزادت أسعار البطاطس في الأسواق الريفية بتعز من ١٧٠ ريالاً للكيلو جرام في ٢٠١٠م إلى ١٨٠ ريالاً

٢٣٩٥ مليار ريال العرض النقدي في يونيو ٢٠١٢م

■ خاص / الثورة

سجل العرض النقدي ارتفاعاً في شهر يونيو ٢٠١٢م بنحو ٢٣٣ مليار ريال مقارنة بنفس الفترة يونيو ٢٠١١م وبنسبة تقدر بـ ٧,٠٪. وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن العرض النقدي ارتفع إلى ٢٣٩٥ مليار ريال مقابل ٢١٦٢ مليار ريال خلال نفس الفترة.

ويرجع التغيير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، بوصافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي. وكان العرض النقدي خلال شهر مايو ٢٠١١م قد انخفض إلى ٢١٤٠ مليار ريال.

٥١ مليار ريال تكلفة ٤٢ مشروعاً استثمارياً تم تسجيلها في النصف الأول من العام الجاري



■ صنعاء/سبأ

ارتفع رأس مسال المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ٥٠ ملياراً و٨٣٩ مليون ريال لـ ٤٢ مشروعاً استثمارياً. مقارنة بـ ٣٥ ملياراً و٨٠٣ ملايين ريال لـ ٦٣ مشروعاً خلال الفترة المقابلة من العام الماضي بزيادة ١٥ ملياراً و٣٦ مليون ريال بنسبة ٤٢٪.

وأوضحت بيانات صادرة عن الهيئة العامة أطلعت عليها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الموجودات الثابتة لمشاريع النصف الأول من العام الجاري بلغت قرابة ٨ مليارات و٥٥ مليون ريال.. ومن المتوقع أن توفر ألفاً و٥٤٠ فرصة عمل.

وتتوزع تلك المشاريع بواقع ٣٧ مشروعاً محلياً بتكلفة ٥٠ ملياراً و٣٩٧ مليون ريال، بموجودات ثابتة سبعة مليارات و٧٧٣ مليون ريال، وخمسة مشاريع أجنبية بتكلفة ٤٤ مليون ريال، بموجودات ثابتة ٢٨١ مليوناً و٥٣١ ألف ريال.

ويبين التقرير أن المشاريع الأجنبية المسجلة خلال ذات الفترة توزعت على كل من السعودية والأردن وسوريا والهند وأمريكا.

وأوضحت أن المشاريع السعودية تصدرت قائمة المشاريع الأجنبية المسجلة خلال النصف الأول من العام الجاري في رأس المال الاستثماري البالغ ٢١٢ مليوناً و٨٠٠ ألف ريال لمشروع استثماري يتمثل في مزرعة لإنتاج النباتي والحيواني بمحافظة الحديدة، يليها أمريكا برأس مال يبلغ ١١٥ مليون ريال لمشروع معمل إنتاج الخبز والحلويات بأمانة العاصمة، ثم الهند بتكلفة ٧١ مليوناً و٦٩ ألف ريال لمشروع مطرقة لإنتاج قطع غيار المعدات الزراعية بمحافظة الحديدة.

كما تشمل المشاريع الأجنبية مشروعاً سورياً يتمثل في مطعم سياحي درجة أولى بأمانة العاصمة بتكلفة ٢٥ مليون ريال، ومشروعاً أردنياً مخبز إلى بأمانة العاصمة بتكلفة ١٦ مليوناً و٦٩ ألف ريال.

وأفادت التقارير، أن المشاريع المحلية المسجلة خلال ذات الفترة تشمل مشروع جناح عن محافظة عدن بتكلفة ٤٢ ملياراً و٧٦٠ مليون ريال، ومستشفى عام بحضرموت بتكلفة ٩٩٠ مليون ريال، ومشروع نقل جوي عارض بأمانة العاصمة

بتكلفة ٩٥٠ مليون ريال، ومصنع إنتاج اقراص الألمنيوم والبلاستيك بمحافظة صنعاء بتكلفة ٧٦٠ مليون ريال، وجميع سكني بمحافظة عدن بـ ٥٠٠ مليون ريال.

ويبين أن المشاريع المحلية تتضمن أيضاً، مشروع مزرعة إنتاج الروبيان وحفظ وخرن الأسماك والأحياء البحرية بمحافظة المهرة بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال، ومشروع محطة لتعبئة اسطوانات الغاز بمحافظة مأرب بكلفة ٣٠٠ مليون ريال، ومشروع مستشفى محمد العطر الخيري بمحافظة مأرب بـ ٣٠٠ مليون ريال، ومشروع كسارة أحجار بمحافظة تعز بـ ٣٠٠ مليون ريال، ومشروع محطة لتعبئة اسطوانات الغاز بمحافظة أبين بتكلفة ٢٩٢ مليون و١٤١ ألف ريال، ومصنع إنتاج قطع غيار ومواد البناء والمواد الدعائية بمحافظة نمار بـ ٢٤٧ مليوناً و٥٢٦ ألف ريال، وكذا مشروع مستوصف تخصصي بمحافظة الحديدة بـ ٢٣٩ مليوناً و٢٥٠ ألف ريال.

كما تشمل المشاريع المحلية مستشفى تخصصي بأمانة العاصمة بتكلفة ٢١٠ ملايين ريال، ومصنع لإنتاج البلك الأتوماتيكي بمحافظة شبوة بتكلفة ١٧٠ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال، ومركز أشعة تشخيصية بصنعاء بـ ١٥٥ مليون ريال، ومستوصف تخصصي لعلاج

السكر بعدن بـ ١٥٠ مليون ريال، ومصنع تعبئة المياه المعدنية بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت بـ ١٥٠ مليون ريال، ومركز طبي بحضرموت بـ ١٢٠ مليوناً و٧٢٤ ألف ريال، ومصنع خزانات البولي إثيلين بمحافظة عدن بتكلفة ١٢٠ مليون ريال، ومعامل طحن الأسمنت بالحديدة بتكلفة ١١١ مليوناً و٤٤٨ ألف ريال، إلى جانب مشروع مصنع إنتاج البلك الأتوماتيكي بعمران بـ ١١٠ ملايين و٦٤١ ألف ريال.

ويحسب الهيئة العامة للاستثمار فقد تم أيضاً تسجيل مشروع مصنع إنتاج البلك بعمران بتكلفة ٩٤ مليوناً و٦٠٦ ألف ريال، ومشروع مصنع إنتاج منتجات بلاستيكية بمحافظة صنعاء بتكلفة ٩٢ مليون ريال، ومستشفى تخصصي بالزكاة بـ ٩٠ مليون ريال، ومصنع لإنتاج الكرتون بحضرموت بـ ٧٦ مليوناً و٥٧ ألف ريال، ومصنع تعبئة المياه المعدنية بحضرموت بـ ٧٨ مليون ريال، وورشنة خراطة بعدن بـ ٦٥ مليون ريال، ومصنع لإنتاج الناديل الورقية بأمانة العاصمة بـ ٦٤ مليون ريال، ومطعم سياحي درجة أولى بالعاصمة بـ ٦٤ مليون ريال، ومعمل إنتاج البفك بصعدة بـ ٥٠ مليون ريال، ومشروع معمل إنتاج معجون الطماطم بمحافظة نمار بـ ٥٠ مليون ريال، وثلاثة مشاريع مزارع إنتاج

الجهاز المركزي للإحصاء يربط بيانات التجارة الخارجية اليمنية بالتصنيف الاقتصادية والإحصائية الدولية

■ كتب/ أحمد الطيار

قال مدير عام إحصاءات التجارة بال الجهاز المركزي للإحصاء بشير القديسي إن الجهاز المركزي للإحصاء أحدث نقلة نوعية في أساليب وطرق تجميع ومعالجة ونشر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية اليمنية إدراكاً منه لهذا الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية ولكي يتم الاستناد إلى معلومات أكثر دقة في عمليات إعداد الخطط التنموية وفي رسم وتخطيط التجارة الخارجية.

مشيراً إلى أن الخطوات التي تم القيام بها منذ عام ٢٠٠٤م تضمنت الانتقال إلى تطبيق النظام المنسق HS في تجميع ونشر البيانات الذي يبوب السلع وفق معايير علمية دقيقة وأكثر تفصيلاً كما تم ربط هذا التصنيف ببقية التصنيفات الاقتصادية والإحصائية ذات العلاقة كالتصنيف المركزي للمنتجات CPC، والتصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC، والتصنيف الزمر الاقتصادية العريضة BEC، والتصنيف النموذجي الموحد للتجارة الخارجية SITC.

وأضاف الأخ القديسي أنه تم ربط التصنيف الاستهلاكي الفردي (العائلي) بحسب العرض COICOP مع التصنيف المركزي للمنتجات CPC والنظام المنسق HS، الذي يخدم إنتاج بيانات التجارة الخارجية بطريقة الإنفاق كما يخدم أيضاً أغراض المسوح الأسرية التي ينفذها الجهاز.

مشدداً على أن الهدف من إنجاز هذه الأعمال هو إنتاج قاعدة بيانات للتجارة الخارجية ذات معايير علمية سليمة لتفيد الدراسات ورسم الخطط التنموية المختلفة كما تم الانتقال من أسلوب التجميع اليدوي للبيانات إلى الحصول عليها آلياً عبر نظام إسكيدرا المعمول به في مصلحة الجمارك والتمتع بالعمل اليدوي على بعض المنافذ الصغيرة الغير مؤتمنة التي لا تتجاوز حجم بياناتها الـ ١٠٪ من حجم البيانات الكلي للتجارة الخارجية للبلد.

ويؤكد ارتفاعت درجة الثقة ببيانات التجارة الخارجية إلى مستويات جيدة مقارنة بالوضع السابق الذي كان يتم فيه إعادة تفرغ البيان الجمركي في سجلات خاصة يتم إدخالها آلياً إلى



الكامبيوت و كان ينتج عنه من أخطاء أثناء التفرغ وأخطاء أثناء الإبحال بالإضافة إلى رداة وعدم وضوح الكثير من تلك البيانات التي كانت تمثل عائقاً كبيراً أمام إنتاج بيانات جيدة.

مشيراً إلى أن التجارة الخارجية أصبحت ذات أهمية متزايدة إذ تعتبر عاملاً أساسياً من عوامل رسم الإستراتيجيات سواء كانت الاقتصادية أو السياسة إذ تستخدمها البلدان كأداة للتمييز بين الدول على أساس اتجاهها السياسي أو لتحقيق أهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية بالإضافة إلى ما تلعبه من دور في توفير السيولة النقدية اللازمة لتحقيق التنمية للوصول إلى المستوى المطلوب من الرفاه الاقتصادي فالصادرات تؤثر زيادتها وتنوعها بشكل مباشر في نمو وزيادة الدخل القومي، كما أن الواردات تؤثر بشكل غير مباشر في زيادة الدخل القومي من خلال ما يتم استيراده من المعدات والمستلزمات والخبرات اللازمة لزيادة الإنتاج وتنويعه الذي يمكن الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية.

كما أن التجارة الخارجية لا يقتصر دورها على تبادل السلع والخدمات فقط بل أنها وسيلة من وسائل توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي أيضاً.

٥٦٥ مليون ريال إيرادات مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة البيضاء

■ البيضاء/ محمد صالح المشخر

بلغ إجمالي إيرادات مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة البيضاء، خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو من العام الجاري ٢٠١٢م ٥٦٥ مليوناً و٨١٠ ألفاً و٢٥٢ ريالاً.

وأوضح مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة البيضاء، أحمد عبد العزيز سعيد في تصريح له «الثورة»، إن الإيرادات الزكوية شملت زكاة الحبوب والبقاات والخضروات والمواشي وباطن عام وأفراد وشركات، جاءت بعد تطبيق الآلية الجديدة المنتمية في أخذ الزكاة وقت الحصاد.

وأشار سعيد إلى أن الأنشطة التي

نفذها مكتب الواجبات بالتنسيق مع الأوقاف والإرشاد والاعلام لتنشر الوعي بأهمية أداء فريضة الزكاة وذلك من خلال إقامة الأمسيات الرمضانية الهادفة وتوزيع المنصقات في الأسواق والأماكن ذات الكثافة السكانية كان لها الأثر الإيجابي في زيادة نسبة التحصيل طبقاً لقانون الزكاة الذي أوجب على كل مكلف تقديم إقرار كتابي بمقدار زكاته إلى مكتب الواجبات في كل عام ومتابعته بمعبّر مسؤوليات المختصين من خلال الحرص على تدليل كافة الصعاب لوصولهم لتسديد ما عليهم من زكاة وهو ما جعل العلاقة بين الحاصل والمكلف جيدة وسلسة.

وأكد مدير عام مكتب الواجبات بالبيضاء، أهمية دور العلماء والمُرشدِين في عملية توعية الناس وإرشادهم بضرورة أداء ما عليهم من واجبات زكوية للولادة ممثلة بإدارة الواجبات الزكوية كونها المعنية بجبايتها لتطهير أموالهم وإشاعة الكافل الاجتماعي والترحام في أوساط المجتمع ترجمة للمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة كون كثير من الناس يحتاجون إلى معرفة مقتضى أحكام الزكاة كغيرها من الأحكام مثل أحقية الدولة في تحصيل الزكاة، خصوصاً أن الزكاة تتعرض لتداخل من قبل الجمعيات التي تسعى إلى تحصيل

فللتجارة الخارجية وظائف بالغة الخطورة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد إذ تغطي الجوانب الاستهلاكية المتزايدة المتزايد عليها خاصة في مراحل التنمية الأولى التي يزداد الطلب فيها على قائمة السلع المستوردة كما أنها تعمل على رفع إنتاجية العمل وكفاءة الاستثمار فمن خلال الواردات يتم توفير الآلات والتجهيزات المستخدمة في عملية التنمية التي كلما كانت حديثة ومتطورة كلما كانت المنتجات ذات جودة عالية وذات قدرة تنافسية جيدة أمام السلع المنافسة لها سواء في الأسواق المحلية أو العالمية مما يعمل على زيادة إنتاجية الصادرات والتسريع من معدلات نموها لذلك تعتمد البلدان إلى تخطيط التجارة الخارجية بما يتسجم مع خططها الاقتصادية والتنموية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

منها يبدى أهمية الرقم الإحصائي السليم الذي يجب أن تتضافر كل الجهود لإنتاجه فيتبينه لن تكون هناك تنمية حقيقية ولن يكون هناك بناء فعلي فالدراسات والخطط التي لا تركز على المعلومة الصحيحة دائماً تكون إما متعثرة أو فاشلة وبذلك تتعثر التنمية بسبب فشل مشاريعها الغير مرتكزة على قاعدة بيانات سليمة خاصة في البلدان المتخلفة لأنها لا تعبر الجانب الإحصائي اهتماماً كافيًا فيتكون البديل التعثر والفشل «لما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته».